مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية

Journal of legal and social studies

Issn: 2507-7333

Eissn: 2676-1742

التقاضي الالكتروني ودوره في ضمان سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد 19

The E Litigation and its Role in functioning the justice facility during the COVID-19 pandemic

ط د / بدغيو أمال [1]*، د/ عرشوش سفيان[2]،

[1] جامعة عباس لغرور – خنشلة، الجزائر،

bedghiou.amel@univ-khenchela.dz

[2] جامعة عباس لغرور – خنشلة، الجزائر، Sof.archo@yahoo.fr

تاريخ إرسال المقال: 2021/06/20	تاريخ القبول: 2021/08/01	تاريخ النشر: 2021/09/01

* المؤلف المرسل

الملخص:

يواجه العالم اليوم أزمة فريدة من نوعها، ولازال يعاني حتى الآن من أضرارها المتنوعة التي شملت مختلف مجالات الحياة، حيث امتد أثرها إلى قطاع العدالة، مما جعل البحث عن بدائل تضمن استمرارية هذا المرفق العمومي آمرا ضروريا. وقد استفاد قطاع العدالة من التطور التكنولوجي الذي وصلت إليه وسائل الاتصال و الإعلام في تطبيق ما يعرف بالتقاضي الالكتروني ، إذ أصبح يمكننا اليوم الوصول عن بعد إلى المحكمة ، غير انه وان كانت جائحة كوفيد 19 قد زادت في تسريع إجراءاتها ، فان للتطبيقات الحديثة لهذه الآلية القضائية الالكترونية العديد من المزايا في تيسير وتسريع إجراءات التقاضي ، وتقديم خدمات للمتقاضين بشكل أفضل من التقاضي التقليدي. على الرغم مما تشكله من تحديا حقيقيا لقطاع العدالة.

الكلمات المفتاحية: كوفيد 19 ; التقاضي; الالكتروني ; التكنولوجيا.

Abstract:

The world today faces a unique crisis and still suffering until now from its various damages in areas of its kind, the current viral epidemic represents real and clear challenges for the effective operation of the justice sector, which made the search for alternatives to ensure the continuity of this public facility is necessary.

The justice sector has benefited from the technological development that the means of communication have reached in the application of what is known as electronic litigation, as we can access remotely to the court, however, although the Covid 19 pandemic has further accelerated its procedures, the modern applications of this electronic judicial mechanism are many a dvantages in facilitating and expediting litigation procedures, and providing services to litigants better than traditional litigation. Despite the real challenge it poses to the justice sector.

Keywords: Covid-19 ;Litigation ;Electronic; Technology

مقدّمة:

تستخدم الحكومات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتغيير وتحسين أسلوب العمل وأداء الخدمات سواء داخل المؤسسات الحكومية ذاتها أو في تعاملاتها مع المواطنين، بما يمكن من تيسير وتسهيل إجراءات تقديم الخدمات ، بحيث تصبح أكثر كفاءة وفاعلية، مع ضمان تقديم كافة الاحتياجات من المعلومات للمواطنين عن الخدمات والقوانين واللوائح والتشريعات عبر شبكة الإنترنت[1]' ويشكل التقاضي الالكتروني احد التطبيقات الحديثة للحكومة الالكترونية نحو عصرنة قطاع العدالة سيما في ظل مستجدات جائحة كوفيد 19.

ظهر فيروس كورونا الجديد (CODID-19) لأول مرة في ديسمبر 2019 ، وانتشر في أجزاء مختلفة من الصين وتحول تدريجياً إلى جائحة عالمية في مارس 2020, وأعلنت منظمة الصحة العالمية عن الوباء في 11 مارس 2020. وجلبت هذه الجائحة الكثير من الصعوبات والتغييرات في جميع مجالات الحياة ، ولم تكن إجراءات التقاضي استثناءًا ، حيث فرضت ضغوطًات غير مسبوقة على البنية التحتية للعدالة في العالم ، مما أدى إلى تأجيل المحاكمات وتعليق الخدمات كحل لفرض التباعد الاجتماعي الذي من شانه الحد من نقل العدوى الفيروسية .

للتقليل من الآثار المعيقة لاستمرارية موفق العدالة ، استعانت العدالة بتطبيقات تكنولوجيا الإعلام و الاتصال من اجل ضمان استمرارها وتوفير الوصول المناسب إليها، بشكل يضمن الفصل في المنازعات بين المتقاضين.

ومنه يمكننا أن نطرح **الإشكال** التالي :

إلى أي مدى يمكن للتقاضي عبر وسائل الالكترونية الحديثة ضمان استمرارية مرفق العدالة ؟

مدعمينه بسؤالين فرعيين :

- **فيما يتمثل التقاضي الالكتروني ؟**
- **كيف ساهم التقاضي الالكتروني في استمرار نشاط قطاع العدالة خلال الجائحة ؟**

الفرضيات :

و بغية الإجابة على هذه التساؤلات قمنا بصياغة الفرضيات التالية :

- لتقاضي الالكتروني دور في تحديث قطاع العدالة و من خلال وسائله التي تقوم على تكنولوجيات الإعلام و الاتصال يضمن سير القطاع رغم الأزمات التي قد يتعرض لها العالم .
- هو عملية نقل مستندات التقاضي الكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بالقبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضي يفيده علما بما تم بشأن هذه المستندات.

أهداف الدراسة :

تسعى دراستنا إلى تبيان دور التقاضي الالكتروني في الأزمة التي يعيشها العالم اليوم في استمرار تقديم الخدمات للمنتفعين من قطاع العدالة و بطريقة عملية أفضل من الطريقة التقليدية.

و للإجابة على هذا الإشكال ارتأينا الاعتماد على خطة ثنائية تشمل مبحثين , مبحث أول تحت عنوان **التقاضي الالكتروني** و مبحث ثاني بعنوان **دور التقاضي الالكتروني في ضمان استمرار سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد 19.**

المبحث الأول: التقاضي الالكتروني

كانت المحاكم تشرف على كل الوثائق التي يتم تداولها أثناء عمليات التقاضي ، حيث كانت تعد عملية يدوية بالكامل ، مما طرح العديد من التحديات أمام محاولات تبسيط عملية التقاضي للجمهور ، والاستفادة مما وصلت تقنيات الاتصال وتكنولوجيات الإعلام الحديثة ، قصد عصرنة قطاع العدالة ، وتقديم خدمة أفضل للمتقاضين أمام المحاكم ، فظهر ما يسمى بالتقاضي الالكتروني .و الذي سنحدد مفهومه و أهم الخصائص التي يتميز بها هذا النظام .

المطلب الأول: مفهوم التقاضي الالكتروني

يعد التقاضي الإلكتروني مفهوما حديثا ، ظهر نتيجة ظهور تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات الحديثة التي دخلت كل مجالات الحياة وأصبح انتشارها عالميا وخدماتها متنوعة واستخداماتها كثيرة ، و شملت بمافيها مجال القضاء [2].

تعود التجربة الأولى لإيجاد تسوية الخصومات عبر الفضاء الالكتروني إلى عام1996 ، عندما قام معهد قانون القضاء وجمعية التحكيم الأمريكية ، والمركز الوطني لأبحاث المعلوماتية ، ومركز القانون وقواعد المعلومات بإدارة برنامج القاضي الافتراضي ، والإشراف عليه وكان الهدف الرئيسي منه إعطاء حلول سريعة للمنازعات المتعلقة بالانترنيت ، عن طريق وسيط يتمثل في قاض محايد ، يكون خبيرا في التحكيم والقوانين التي تحكم أنشطة الانترنيت أو قانون القضاء الالكتروني ، ويتحقق هذا الهدف بقيام مستخدم الانترنيت بإرسال شكواه إلى تلك الهيئة عن طريق البريد الالكتروني وبعد ذلك تقوم الهيئة باختيار قاضي محايد ليفصل في النزاع ، ويكون قرار القاضي مجردا عن القيمة القانونية إلا إذا قبلت به الأطراف وتكون هذه الخدمة مجانية دون مقابل[3].

أدى دمج التقنيات الحديثة في نظام العدالة إلى ظهور مجال جديد ومبتكر يُشار إليه بالعدالة عن بعد ، يشمل هذا المصطلح كلاً من دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، في عمليات تسوية المنازعات القضائية والإدارية، والشبكة الرقمية التي يعمل بها جميع أصحاب المصلحة المشاركين في القضايا القضائية، وبتصوره بهذه الطريقة فإن الهدف الأساسي لها هو استخدام التقنيات الحديثة للمساعدة في الحد من التأخير وضمان الكفاءة والفعالية و خاصة تعزيز الثقة في نظام العدالة [4].

و من هنا سنتطرق إلى مجموع التعاريف التي وضعت لنظام التقاضي الالكتروني مبرزين من خلالها أهم خصائص هذا النظام.

الفرع الأول: تعريف التقاضي الالكتروني

أصبحت تشكل الحكومة الإلكترونية أهمية كبيرة في وقتنا الحاضر، فهي تعمل على سرعة الإجراءات الإدارية وتفعيل النظام المعلوماتي ، والتخلص من التعقيدات الإدارية التي تواجه المواطنون عند التعامل مع الأجهزة والمؤسسات الحكومية[5]. ويعتبر التقاضي الالكتروني احد تطبيقاتها في قطاع العدالة .

اختلفت التعريفات التي وضعت لمصطلح التقاضي عن بعد أو التقاضي الالكتروني ، غير أنها جميعها اتفقت على انه استخدام وسائل الإعلام و الاتصال التكنولوجية في قطاع القضاء .

تطرق الفقه في العديد من المحاولات إلى إعطاء تعريف لمصطلح التقاضي الإلكتروني ولعل أهم هذه التعاريف:

التقاضي الالكتروني بأنه : " سلطة لمجموعة متخصصة من القضاة النظاميين بنظر في الدعوى ومباشرة الإجراءات القضائية بوسائل الكترونية مستحدثة ضمن نظام أو أنظمة قضائية معلوماتية متكاملة الأطراف والوسائل تعتمد منهج تقنية شبكة الربط الدولية (الانترنت) وبرنامج الملفات الحاسوبية الإلكترونية بنظر الدعاوى والفصل بها وتنفيذ الأحكام بغية الوصول لفصل سريع بالدعاوى والتسهيل على المتقاضين " [6]

وعرف أيضا بأنه : عملية نقل مستندات التقاضي إلكترونيا إلى المحكمة عبر البريد الالكتروني حيث يتم فحص هذه المستندات بواسطة الموظف المختص وإصدار قرار بشأن القبول أو الرفض وإرسال إشعار إلى المتقاضين علما بما تم بشأن هذه المستندات[7] .

كما عرفه د. **أسعد فاضل منديل** على أنه:"سلطة المحكمة القضائية المتخصصة للفصل الكترونياً بالنزاع المعروض أمامها من خلال شبكة الانترنت وبالاعتماد على أنظمة الكترونية وآليات تقنية فائقة الحداثة بهدف سرعة الفصل بالخصومات والتسهيل على المتخاصمين[8].

أيضا عرف التقاضي الالكتروني بأنه : " نظام قضائي معلوماتي جديد يتم بموجبة تطبيق كافة إجراءات التقاضي عن طريق المحكمة الإلكترونية بوساطة أجهزة الحاسوب المرتبطة بشبكة ألانترنت وعبر البريد الإلكتروني لغرض سرعة الفصل في الدعاوى وتسهيل إجراءاتها على المتقاضين وتنفيذ الأحكام الكترونيا " [9].

استخدام وسائل تقنية الاتصال المرئية والسمعية الإلكترونية في مباشرة الدعوى القضائية وحتى الفصل في المنازعات القضائية عن بعد[10].

التقاضي الإلكتروني: هو سلطة لفئة معينة مختصة من القضاة، لنظر الدعوى والقيام بإجراءاتها بطرق إلكترونية جديدة تعتمد على شبكة الإنترنت، بهدف تحقيق السرعة والسهولة والإنجاز ، فهو عملية تقنية إلكترونية يتم فيها إرسال واستقبال المستندات والوثائق بشكل إلكتروني[11].

ومن التعريفات السابقة يمكننا أن نعرف التقاضي الالكتروني على انه : استعمال تقنيات ووسائل اتصال تكنولوجية حديثة على مستوى المحاكم للوصول الى تسوية وحل نزاع معين. وهذا بغرض تيسير وتسريع اجراءات التقاضي .

و يشمل مصطلح التقاضي الالكتروني ما يعرف بالمحكمة الالكترونية التي تعنى تفعيل تقنية المعلومات بالشكل الأمثل، بما يساعد على جودة الخدمات وسرعة انجازها كما تنقسم خدمات المحكمة الالكترونية إلى: خدمات المواطنين والأفراد ، وخدمات القطاع التجاري ، وخدمات الجهات الحكومية الأخرى ، وخدمات منسوبي وموظفي المحكمة [12].

تختلف المحكمة الالكترونية عن المحكمة الرقمية التي هي نظام جديد من المحاكم المتخصصة تختص بالجرائم الرقمية المعلوماتية، وهي على غرار المحاكم المتخصصة كمحكمة الأسرة ومحكمة الجنايات والمحاكم المدنية. تتعامل هذه المحكمة مع جرائم الحاسب الآلي ثم تمتد إلى جرائم الشبكات ومنها شبكة المعلومات الدولية. وهي تختلف عن المحكمة الالكترونية التي تختص بسير إجراءات التقاضي الكترونيا ، ومن خلال الموقع الالكتروني يستطيع المتقاضي أن يحصل على معلومات عن سير القضية ورقم القضية والحكم[13].

أما القاضي الرقمي فهو شخص متخصص في النظر في الجرائم التي ترتكب عبر الانترنت، وملم بالقواعد الواردة في الأنظمة وقوانين مكافحة الجرائم المعلوماتية، والقوانين التي تحكم استخدام الانترنت ، سواء كان النزاع مدنيا أو جنائيا أو تجاريا[14].

النيابة الالكترونية : يهدف برنامج النيابة الإلكترونية إلى التسيير على رجال النيابة العامة في أداء وظيفتهم ومتابعة تنفيذ أحكام القضاء لضمان حسن سير العدالة وضمانا للحقوق المواطنين [15].

حيث تم إنشاء **أرضية النيابة الإلكترونية "e-nyaba" ، على مستوى الموقع الرسمي لوزارة العدل الجزائرية** ، لتمكين الأشخاص الطبيعية أو المعنوية (الإدارات والمؤسسات، الشركات الخاصة والجمعيات، ...) من تقديم الشكاوى أو العرائض أمام النيابة عن بعد. [16]

الفرع الثاني: أهداف التقاضي الالكتروني

تعتبر الحكومة الالكترونية فكرة سابقة على ظهور التقاضي الالكتروني ، بل إنها نتيجة فرضت نفسها على قطاع العدالة ' وهذا أمام ما يشهده العالم اليوم من تسارع نحو تطبيقات تكنولوجيا الإعلام والاتصال في مختلف المجالات.

فالحكومة الإلكترونية Government Electronic أو E Government' هي فكرة نادى بها آل جور (Gore " Al "Albert Arnold) وهو نائب رئيس الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس بيل كلينتون في الفترة بين عام 1993 وحتى عام 2001، وقد أراد "آل جور" بفكرة عمل الحكومة الإلكترونية ربط المواطن بمختلف أجهزة الحكومة ومؤسساتها والحصول على الخدمات الحكومية المختلفة بشكل

آلي منظم ، وأيضا لتبسيط عمل الحكومة ذاتها وتخفيف العبء عنها، باعتماد شبكات الاتصال والمعلومات، إضافة إلى ذلك فهي وسيلة لخفض التكاليف وسرعة الأداء وفعالية التنفيذ [17].

قد لا تكتفي الحكومة الإلكترونية بتقديم المعلومات عبر موقعها على الإنترنت أو إتاحة إمكانية البحث في مواقعها، وإنما تكون أكثر تفاعلا مع المواطنين أو العملاء وتتبادل معهم المعلومات، فتقوم بدور المرسل والمستقبل. وقد يسمح الموقع بإمكانية طبع النماذج ، بدلا من الحصول عليها من الإدارة[18].

أما بالنسبة للسلطة القضائية، فتساهم نظم تدفق المعلومات المعتمدة على استخدام الحواسيب الشخصية في تمكين المحاكم من حفظ ملفات القضايا إليكترونيا [19]. ويحقق السرعة وفعالية الربط والتنسيق والأداء بين مختلف الأطراف والمتعاملين مع قطاع العدالة. فهو يجعل هذا المرفق على اتصال دائم بالمواطنين ومن كل مكان وفي كل الأوقات . مع القدرة على تأمين كافة الاحتياجات الاستعلامية والخدمية للمواطن' إلى جانب توفير العديد من التكاليف والأعباء على مرفق العدالة وعلى المتقاضين على حد سواء كما يضمن الشفافية [20].

وفي الجزائر تم تكريس العديد من العمليات الالكترونية نذكرها فيما جاء على مستوى موقع وزارة العدل الجزائرية [21]:

– اعتمد **على تقنية التصديق والتوقيع الإلكترونيين في المجال القضائي**، وفقا للقانون رقم 15-03، المؤرخ في 01 فيفري 2015، المتعلق بعصرنة العدالة، من خلال استحداث مركز شخصنة الشريحة للإمضاء الإلكتروني وإنشاء سلطة التصديق الإلكتروني، وتمكين كافة المتدخلين في نشاط القطاع، من إمهار الوثائق الإدارية والمحررات القضائية بتوقيع إلكتروني موثوق، بهدف إتاحة الخدمات القضائية عن بعد.

– **تمكين المواطن من استخراج القسيمة رقم 03 لصحيفة السوابق القضائية وشهادة الجنسية ممضاتين إلكترونيا**، عبر الإنترنت، وعبر الممثليات الدبلوماسية والقنصلية بالخارج.

– إتاحة الإمكانية للمحامين لسحب النسخة العادية من الأحكام والقرارات القضائية الموقعة إلكترونيا، عبر الإنترنت.

– توفير خدمة سحب النسخة العادية للقرارات الصادرة عن المحكمة العليا ومجلس الدولة موقعة إلكترونيا انطلاقا من المجالس القضائية، دون الحاجة إلى التنقل إلى مقر الجهة القضائية المصدرة لها.

– توفير خدمة التصحيح الإلكتروني للأخطاء الواردة بسجلات الحالة المدنية، لتمكين المواطنين من تقديم طلبات التصحيح والوثائق المرفقة بها، عبر الإنترنت أو على مستوى أقرب محكمة أو بلدية وكذا على مستوى الممثليات الدبلوماسية أو القنصليات بالخارج.

– مواصلة رقمنة الملف القضائي في جميع مراحله، بما في ذلك التبادل الالكتروني للعرائض خارج الجلسات.

– توفير إمكانية تتبع مآل القضايا، والاطلاع على منطوق الحكم عبر البوابة الإلكترونية لوزارة العدل.

– فتح عناوين إلكترونية لاستفادة المواطن من الخدمات القضائية عن بعد، وإتاحة خدمة المصادقة على صحة الوثائق القضائية، الموقعة إلكترونيا والمسحوبة عبر الإنترنت.

– استحداث مركز للنداء، بعنوان قطاع العدالة، قصد التكفل بانشغالات المواطنين والمتقاضين والرد عن استفساراتهم ذات الصلة بالمجالين القضائي والقانوني، من خلال الرقم الأخضر (10-78).

– **تمكين** مختلف الإدارات والهيئات العمومية من الاطلاع وسحب صحيفة السوابق القضائية (البطاقة رقم 2)، ممضاة إلكترونيا.

– تحسين وسائل التحصيل من خلال اعتماد آلية تحصيل الغرامات والمصاريف القضائية من طرف الجهات القضائية، التي تستند على نظام آلي متكامل وقاعدة معطيات وطنية،مع إقرار التحفيزات في مجال تنفيذ الأحكام القضائية، بتمكين المعنيين **من** الاستفادة من نظام الدفع بالتقسيط ومن نسبة تخفيض المبالغ المستحقة في حالة التسديد الطوعي.

المطلب الثاني: خصائص التقاضي الالكتروني

ارتبط ظهور التقاضي الالكتروني بالحكومة الالكترونية ، والتي تمثل الجهاز الحكومي الذي يستخدم التكنولوجيا الحديثة والأجهزة أو الحواسيب الآلية وشبكة الانترنت ، حتى توفر الخدمات للمواطنين بكل كفاءة ومهنية عالية. من التعريفات السابقة يمكننا استخلاص جملة من الخصائص و المميزات التي تميز عملية التقاضي الالكتروني .

الفرع الأول: تخفيض التكاليف

أداء الخدمات بالطريق الإلكتروني تقل تكلفته كثيرا عن أدائها بالطريق التقليدي أو اليدوي، إذ يؤدي إلى تقليل عدد الموظفين المطلوبين للعمل في الإدارة واختصار الإجراءات ومراحل العمل، فضلا عن تخفيض أو الاستغناء عن كميات الأوراق والأدوات المكتبية المستخدمة في أداء الخدمات. [22]

إن عدم استعمال الوثائق الورقية في كافة الإجراءات والمراسلات بين طرفي التقاضي،حيث تتم بينهم الكترونيا يعتبر الميزة الأساسية لنظام التقاضي الالكتروني، أي خلق مجتمع المعاملات اللاورقية ، لذلك نجد أن الدعائم الالكترونية تحل محل الدعائم الورقية بصفة نهائية في هذا النظام ، بحيث تصبح الرسالة الالكترونية هي السند القانوني الذي يمكن لطرفي النزاع من اعتماده في حالة نشوئه.[23]

الفرع الثاني: سرعة وتبسيط الإجراءات الفصل في القضايا

وعن طريق الحكومة الإلكترونية يمكن القضاء على البيروقراطية ، ونتائجها السيئة المؤدية إلى إهدار الجهد والوقت والمال وتعذيب أصحاب المصلحة .خلال الدخول على الخط مع الحكومة عبر شبكة المعلومات ويمكن إنجاز المطلوب بسرعة وسهولة توفيرا للوقت والجهد وهذا يؤدي إلى تقليص النفقات[24].

تتم عملية إرسال واستلام المستندات والوثائق في التقاضي الالكتروني دون الحاجة لانتقال أطراف الدعوى مرات عديدة لمقر المحكمة لذلك تساهم في اختصار الزمن وتوفير الجهد وتقليل النفقات، وهذا يؤدي إلى تقليل وامتصاص مشاكل ازدحام الجمهور في المحاكم وارتفاع جودة مستوى الخدمة المقدمة لأطراف الدعوى.

الفرع الثالث: الرفع من جودة الخدمة المقدمة للمتقاضين

حقق التقاضي الإلكتروني رفعا ملحوظا من الكفاءة الإنتاجية للقاضي، حيث يكون بإمكان القاضي النظر في أضعاف القضايا التي ينظرها حاليا. بالنظر إلى عدم حاجة القاضي للحضور اليومي لمقر التقاضي، كما أنه بإمكانه النظر في القضية، ومناقشة الخصوم، من أي مكان في العالم.

إضافة إلى تقليل هدر وقت القاضي، الناتج عن تخلف أحد الخصمين عن الحضور لمقر التقاضي، إذ بالإمكان في القضاء الإلكتروني من تقديم بعض القضايا على بعض من خلال الاتصال بأطراف الدعوى. وكذا إمكانية متابعة أعمال التفتيش القضائي بكل يسر وسهولة[25].

يعد التقاضي الالكتروني بمثابة المرحلة اللاحقة لإنشاء مرفق القضاء الالكتروني، حيث لا يمكن رفع الدعوى الكترونيا دون أن تكون للهيئة القضائية موقع على شبكة الانترنت أو أن تكون متصلة بنظام حوسبي خاص.

المبحث الثاني: دور التقاضي الالكتروني في ضمان استمرار سير مرفق العدالة خلال جائحة كوفيد 19

لم يتسبب فيروس كورونا في تعطيل قطاع الصحة فحسب ، بل أدى أيضًا إلى تعطيل أنظمة العدالة حيث كان على المحاكم في جميع أنحاء العالم الاستجابة بسرعة للتحديات التي يطرحها الوباء وقيود التباعد الاجتماعي المرتبطة بها. وقد أدى ذلك إلى خلق تحديات كبيرة لنظام العدالة , غير انه و في ظل تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات خففت حدة هذه الجائحة على القطاع من خلال عملية التقاضي الالكتروني[26] .

و سنوضح دور التقاضي الالكتروني من خلال ردود الأفعال العالمية و الجزائر خلال جائحة كوفيد 19 حيث سيتجلى دوره بداية مع ربطه بالمبادئ التي تحكم سير المرافق العامة.

المطلب الأول: مبادئ المرافق العامة

ينبغي استمرار سير المرافق العامة بانتظام وباضطراد ، حتى لا يدب الخلل والاضطراب في حياتهم. ويترتب على إقرار هذا المبدأ الهام ، إن المرفق العمومي لا يجب أن يتوقف تحت أي ظرف من الظروف.

الفرع الأول: التقاضي الالكتروني ودوره في استمرارية المرفق العام

يؤكد نظام الحكومة الإلكترونية أكثر من غيره ، مبدأ دوام سير المرافق العامة. إذ في هذا النظام يستطيع الفرد الحصول على الخدمة المرفقية أو المعلومة الرسمية التي يسعى إليها في أي وقت يشاء ليلا أو نهارا – على مدار اليوم.

فيستطيع ولو في منتصف الليل أن يدخل على شبكة المعلومات ليطلع على قانون أو لائحة تنظم أمرا من الأمور التي تهمه، بدلا من انتظار مواعيد فتح مكاتب الإدارة وتواجد الموظفين في اليوم التالي. وفي ذلك تأكيد أكبر وتطبيق أتم لمبدأ دوام سير المرافق العامة بانتظام واضطراد [27].

الفرع الثاني: مبدأ المساواة أمام المرافق العامة في ظل التقاضي الالكتروني

ينبغي مساعدة أولئك الذين لا يستطيعون استخدام الحاسوب أو الدخول إلى شبكة المعلومات، وهذا حتى لا تهمش هذه الفئة يعد إدخال نظام الحكومة الإلكترونية، حتى يتمكنوا من الاستفادة بالخدمات المرفقية التي تقدمها الحكومة الإلكترونية (التقاضي الالكتروني) ، ولا يحرموا منها بسبب ظروفهم الاجتماعية أو الاقتصادية[28].

المطلب الثاني : التقاضي الالكتروني خلال جائحة كوفيد 19

مكنت آلية التقاضي الالكتروني خلال جائحة كوفيد استمرارية عمل مرفق العدالة ، وبالتالي حل مختلف النزاعات بين المتقاضين بالإضافة إلى تقديم خدمات مرفق العدالة إلى المواطنين على مدار الساعة و من هنا سنعرض أهم تطبيقات التقاضي الالكتروني في المحاكم العالمية و الجزائرية خلال الجائحة.

الفرع الأول: تطبيقات التقاضي الالكتروني في المحاكم العالمية خلال الجائحة

تعرضت بعض المحاكم في جميع أنحاء العالم جراء الوباء لإغلاقها تمامًا ، في حين أن البعض الآخر بما في ذلك المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان قد قلل مؤقتًا من عبء العمل من خلال التعامل فقط مع القضايا المستعجلة أو **"ذات الأولوية العالية"** .

تباين معنى ما يشكل قضية أساسية عبر الولايات القضائية في العالم . في إنجلترا على سبيل المثال صنفت محاكم العدل الملكية المسائل العاجلة على أنها تلك القضايا التي تتطلب قرارًا في غضون أسبوع وكانت أساسية في مصلحة العدالة من خلال اعتماد استخدام التكنولوجيا وتحديد أولويات القضايا على أساس الفورية.

تمكنت العديد من المحاكم من مواصلة العمل ، وبالتالي ضمان الحق في الوصول إلى العدالة في هذه القضايا العاجلة.

عند النظر في دور التكنولوجيا في دعم الدور القضائي وتسهيل عمل النظام القضائي ، يجب إبلاء اعتبار خاص للحواجز المحددة التي قد تمنع الإدماج والمشاركة الكاملين للأطراف المطلوبة للانخراط في عملية عبر الإنترنت[29].

واجهت الصين التحديات التي يفرضها الوباء وتدابير التباعد الاجتماعي المرتبطة بها ، بما في ذلك كيفية ضمان حق الناس في الوصول إلى العدالة, كان أحد التدابير الرئيسية التي تم تبنيها في الصين هو التقاضي الالكتروني اي نقل إجراءات المحاكم بما في ذلك تقديم القضايا ، وتقديم مستندات المحكمة ، وتبادل الأدلة ، والاستماع ، وإصدار الحكم وحتى النفاذ عبر الإنترنت لتعزيز الوصول إلى العدالة بشكل أكبر.

وقد تم تطوير مثل هذه الترتيبات الآن بشكل جيد مقارنة [30]بتلك الموجودة في السلطات القضائية الأخرى. على سبيل المثال ، وفقًا لمحكمة الشعب العليا ، خلال الفترة من 3 فبراير إلى 30 أبريل 2020 ، كان هناك 5.579 مليون قضية تم رفعها في جميع أنحاء البلاد ومن بين تلك الحالات ما تم رفعها إلكترونيًا ، بزيادة 24 في المائة مقارنة بنفس الفترة من عام 2019. علاوة على ذلك تم إجراء 16.60٪ من 1.51 مليون جلسة استماع خلال هذا الوقت عن بُعد ، بزيادة قدرها 94٪ مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019.

يُقترح أن استعداد المحاكم الصينية للتحديات الناشئة عن الوباء هو نتيجة إستراتيجية لبناء نظام "محاكم ذكية" من خلال استخدام الابتكارات التكنولوجية لتقديم خدمات "سريعة" و "عادلة" لمواطنيها. تم طرح مفهوم "المحكمة الذكية" لأول مرة رسميًا من قبل رئيس محكمة الاستئناف العليا في عام 2016 .

أنشأت محكمة الشعب العليا في Zhejiang في شرق الصين منصة شاملة عبر الإنترنت لتزويد الأطراف بإمكانية الوصول عبر الإنترنت إلى الخدمات دون الحاجة إلى المثول أمام المحكمة لرفع الدعوى[31]. تستوعب هذه المنصة أيضًا جلسات الاستماع عبر الإنترنت (عبر مؤتمرات الفيديو) بعد أن تقوم الأطراف بتسجيل الدخول باستخدام "رمز تجريبي" مخصص لهم. بعد اندلاع COVID-19 استحوذت جلسات الاستماع عن بُعد على نسبة كبيرة من التجارب الكاملة في الصين في سياق تدابير التباعد الاجتماعي و كانت أول محاكمة عبر الفيديو تتعلق بالوباء في قضية احتيالية وقعت في محكمة محلية في مقاطعة جيانغسو في 7 فبراير. اتُهم المدعى عليه بالادعاء الكاذب كونه كان قادرًا على توفير كمية معينة من أقنعة الوجه الجراحية للضحايا ثم جني أرباحًا من تلفيقه[32].

أجريت المحاكمة عن بعد مع القضاة والمدعين والمدعى عليه والمحامين المدافعين الجالسين في أربعة أماكن مختلفة. و من الواضح أن نهج جلسة الاستماع عبر الإنترنت مكّن من إنهاء هذه القضية في الوقت المناسب مع تجنب الاحتجاز المطول غير الضروري للمدعى عليه.

بالإضافة إلى المنصات المستندة إلى الويب ، طورت المحاكم الصينية أيضًا تطبيقات العدالة ("التطبيقات") التي وفرت وصولاً أسهل إلى العدالة ، خاصة للشباب الذين اعتادوا على استخدام الهواتف المحمولة للقيام بأنشطة يومية مختلفة. على سبيل المثال ، طورت SPC تطبيق "Mobile Micro Court" وتم نشره في جميع المحاكم في الدولة منذ أغسطس 2018, ويدعم هذا التطبيق المستخدمين لتنفيذ الملفات عبر الإنترنت والمحاكمة عن بُعد وتبادل الأدلة عبر الإنترنت ووظائف التقاضي الأخرى ذات الصلة. وفقًا لبيانات SPC ، خلال الوباء (وبحلول 31 مارس) ، بلغ إجمالي مستخدمي هذا التطبيق 1.39 مليون وكان هناك 390.000 مستخدم جديد في مارس وحده ، وهو ما يمثل نموًا بنسبة 86.78٪ مقارنة بشهر فبراير[33] .

الفرع الثاني: تطبيقات التقاضي الالكتروني في الجزائر خلال الجائحة

تبنت الجزائر في عام 2013 إستراتيجية "الجزائر الإلكترونية" الوطنية الهادفة إلى تعزيز أداء الاقتصاد الوطني ، وتحسين العلاقة بين الإدارة والمواطنين من خلال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات[34].

اهتم المشرع الجزائري بإصلاح قطاع العدالة وتحسين أداءها ، عن طريق إصدار قوانين تتيح للمؤسسات القضائية استعمال التكنولوجيا الرقمية الحديثة، واستعمال آليات متطورة على شاكلة مرفق عمومي إلكتروني يقدم خدماته بشكل عادي مع سرعة و نوعية في الخدمات تماشيا مع ما يعرفه العالم من استعمال لهذا النوع من التكنولوجيا في قطاع العدالة[35].

بلغ عدد المحاكمات المرئية خلال السنة الأولى من انطلاقها 153 محاكمة،تم استخدام هذه تقنية المحادثة المرئية في ربط المقاضاة من المحاكمة العليا ومجلس الدولة بباقي المجالس والمحاكم القضائية، وكذا في اللقاءات الدورية بين رؤساء المجالس، والغرف والنواب العامون مع رؤساء المحاكم ووكلاء الجمهورية،والقضاة في المناطق النائية، والتي تبعد عنهم خاصة في الجنوب[36].

و ازدادت نسبة استعمال المحاكمات المرئية عن بعد خلال جائحة كورونا حيث أمر وزير العدل زغماتي في قراره الصادر في الشهر الثالث من 2020، بـ "استعمال إجراءات المحاكمة عن بعد متى أمكن ذلك، وتوقيف عمليات استخراج المحبوسين من المؤسسات العقابية من طرف قضاة التحقيق، إلا في حالات الضرورة القصوى المرتبطة بالحبس المؤقت، وعقلنة اللجوء إلى إجراءات المثول الفوري من طرف وكلاء الجمهورية.[37]

ولا شك أن بعض هذه المعلومات بدخل الحصول عليها في إطار حرية الإعلام قانونا. غير أنه عن طريق شبكة المعلومات يسهل معرفة بعض الشؤون الخاصة ذات الحساسية بالنسبة لأصحابها. لذلك ينبغي على الإدارة أن تراجع وتوائم سياستها الإعلامية لتقيم نوعا من التوازن بين حماية حق الجمهور في الإعلام وحق الفرد في الخصوصية

فيجب حماية المعلومات أو البيانات الخاصة التي يتم إدخالها إلى شبكة المعلومات للحصول على الخدمة أو إنجاز العاملة، بحيث لا يتمكن من الاطلاع عليها إلا أصحاب الصلاحية القانونية في ذلك. ونظرا لقلة ثقة المواطنين في قدرة الإدارات الحكومية على المحافظة على معلوماتهم الشخصية في إطار الخصوصية، فإن الأمر يحتاج[38].

خاتمة:

ساعد التطور التكنولوجي في التحول من الاجراءات المتبعة في المحاكم التقليدية ، إلى اعتماد أساليب التواصل الحديثة عن بعد عبر وسائط الاتصال عبر الإنترنت بين المتعاملين مع القضاء ، وذلك قصد ضمان سير مرفق العدالة وتجنبا لتعطل قطاع العدالة أثناء الأزمات والتي من شانها ان تتعطل مصالح الافراد والمؤسسات .

امام الحاجة الملحة لاستغلال ما توصلت اليه تقنيات التواصل عبر الانترنت ، وإمكانية الاستفادة منها في قطاع العدالة ، إلا ان هناك مخاوف بشأن قدرة المحاكم على تبني هذه التقنيات جديدة ، نظرا لخصوصية جهاز العدالة ، مما طرح معه العديد من المسائل القانونية، سواء من حيث طريقة الفصل في النزاع بين مختلف الاطراف عبر الاتصال عن بعد ، الى جانب مدى تمكن الكادر البشري من التحكم في استخدام هذه التقنية وما مدى ضمانها للسرية . وقد توصلت الدراسة الى كل من النتائج والتوصيات التالية :

النـتـائـج :

1- ساهمت الازمات الصحية جراء وباء كوفيد 19 الى تعطيل جهاز العدالة ، الامر الذي دفع الى التفكير في امكانية الاستفادة من التطور التكنولوجي في وسائط الاتصال عبر الانترنت واستغلاله في قطاع العدالة.

2- اصبح التقاضي الالكتروني هدفا تسعى اليه السلطة القضائية في اطار عصرنة العدالة، لما له من ايجابيات، اهمها التقليل من الاضطرابات التي تعيق سير مرفق العدالة، الى جانب ما يكفله التقاضي الالكتروني من الحق في الوصول إلى المحاكم ، وتسريع اجراءات التقاضي وتوفير تكاليفها المالية .

التـوصـيات :

1- على الرغم من الايجابيات العديدة لاستخدام تقنيات التواصل عن بعد في المجال القضائي ، إلا انه لا يمكن اغفال اراء منتقدي استخدام هذه التقنية الحديثة في القضاء ، فالسعي الحثيث نحو عصرنة العدالة لا ينبغي ان ينسينا طبيعة المحاكمات التي تمتاز غالبا بالسجال والذي يقوم على اساس الوجاهية ، وقراءة تقاسيم الوجه لدى الخصوم ، والتي قد تبني قناعة القاضي لا سيما في المجال الجزائي ، وهو الامر الذي لا يمكن ان تضمنه اساليب النقاش عبر الاصوات والفيديوهات عن بعد.

2- تفاقم الفجوة الرقمية الموجودة بين المناطق الحضرية والريفية ، وكذلك بين الأجيال الأكبر سنًا والشباب ، الامر الذي من شانه أن يضع مبدا تساوى الافراد امام القضاء على المحك، لذلك يجب الأخذ في لاعتبار هذه الفئات و الطبقات عند تطبيق برامج التقاضي الالكتروني .

الهوامش:

[1] محمد مدحت محمد : الحكومة الالكترونية ، المجموعة العربية ، القاهرة ، 2016، ص 27 .

[2] رباب محمود عامر: التقاضي في المحكمة الإلكترونية ، مجلة كلية التربية للبنات للعلوم الإنسانية، جامعة الكوفة، العدد 25 ، المجموعة الثالثة عشر، 2019 ، ص 393 .

[3] أنظر: صلاح المنزلاوي: القانون الواجب التطبيق على عقود التجارة الإلكترونية، دار الجامعة الجديدة للنشر ،الإسكندرية، 2007، ص: 163-164.

M. Abrantes ,Câmara Corporativa: "Tribunal XXI",Retrieved May 8, 2012 from UK.4

[5] محمد مدحت محمد : المرجع السابق، ص 23 .

[6] حازم محمد الشرعة : التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية كنظام قضائي معلوماتي عالي التقنية وكفرع من فروع القانون بين النظرية والتطبيق، دار الثقافة, عمان، 2010 ،ص57.

[7] خالد ممدوح إبراهيم، التقاضي الالكتروني: الدعوى الالكترونية وإجراءاتها أمام المحاكم، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ص13.

[8] أسعد فاضل منديل، التقاضي عن بعد ،دراسة قانونية،كلية القانون، جامعة القادسية، العراق، 2014، ص 04.

[9] هادي حسين عبد علي ونصيف جاسم الكرعاوي، مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته، مجلة المحقق الحلي للعلوم القانونية والسياسية, مجلد8 ,العدد الاول، السنة الثامنة، 2016 ,ص283.

[10] حازم محمد الشرعة، التقاضي الالكتروني والمحاكم الالكترونية، دار الثقافة ، الأردن،2010، ص57.

[11] نادية جمال أبو طالب : المحاكم الالكترونية ، الاردن، عمان ، 2018 ، ص 16

[12] عبد الصبور عبد القوي علي مصري ومنال عبد اللاه عبد الرحمن : المرجع السابق، ص 26

[13] المرجع نفسه ، ص 21-22.

[14] المرجع نفسه ،ص 12

[15] سمية بو مروان : الحكومة الإلكترونية ودورها في تحسين أداء الإدارات الحكومية : دراسة مقارنة، مكتبة القانون والاقتصاد، الرياض ، 2014، ص 121.

[16] www.mjustice.dz/ موقع وزارة العدل الاجزائرية

[17] محمد مدحت محمد : المرجع السابق، ص 23 .

[18] صفوان المبيضين: الحكومة الإلكترونية النماذج والتطبيقات و التجارب الدولية، دار اليازوري ، عمان ، 2011 ص 23.

[19] مصطفى يوسف كافي : الحكومة الإلكترونية في ظل الثورة العلمية التكنولوجية المعاصرة ، دار رسلان .دمشق، 2009، ص 126

[20] محمد مدحت محمد : المرجع السابق، ص 28 .

[21] /www.mjustice.dz **موقع وزارة العدل الجزائرية**

[22] صفوان المبيضين: المرجع السابق، ص 29.

[23] هادي حسين الكعبي ونصيف جاسم محمد الكرعاوي،"مفهوم التقاضي عن بعد ومستلزماته"،مجلة المحقق الحلى للعلوم القانونية، العدد الأول، السنة الثامنة، 2016، ص 284.

[24] صفوان المبيضين: المرجع السابق، ص 30.

25 Pr Hacina Cherroun, E-Litigation in Algeria, Jurisprudence Journal , July 2019 , PP 127.128.129.

26 Dawuni J.The Gendered Face of COVID-19: women and Access to Justice. [Internet] 2020. Available from: https://www.unodc.org/dohadeclaration/en/news/2020/04/gendered-face-of-covid19-women-and-access-to-justice.html

[27] صفوان المبيضين: المرجع السابق، ص 35.

[28] المرجع نفسه، ص 36.

29 Pidd H. UK lawyers inundated by divorced parents arguing over lockdown custody. The Guardian. 2020 Apr 8 Available from: https://www.theguardian.com/world/2020/apr/07/lawyers-inundated-by-divorced-parents-arguing-over-lockdown-custody; Twohey M. New Battle for Those on Coronavirus Front Lines: Child Custody. The New York Times 2020 Apr 7.

Available from: https://www.nytimes.com/2020/04/07/us/coronavirus-child-custody.html.

30 Supreme People's Court Work Report. Addressed to the National People's Congress by Chief Justice Qiang Zhou. 2020 May 25.

[31] Zhejiang High People's Court Work Report. Addressed to the Zhejiang People's Congress by Zhejiang Chief Justice Zhanguo Li. 2018 January 27 .

Available from: http://www.zjsfgkw.cn/art/2018/2/12/art_420_405.html.

[32] لعدالة "و" الكفاءة "هما غرضان تنتهجهما المحاكم الشعبية الصينية ", على سبيل المثال t. تنص المادة 2 من قانون الإجراءات المدنية في الصين على أن الغرض منه يشمل ، من بين أمور أخرى ، التأكد من أن محاكم الشعب تتحقق من الحقائق بوضوح ، وتميز بين الصواب والخطأ ، وتطبيق القانون بشكل صحيح ، ومحاكمة القضايا المدنية "على وجه السرعة". وبالمثل ، المادة 2 من قانون الإجراءات الجنائية يحدد مهامه ، من بين أمور أخرى ، "التأكد بدقة" من الحقائق "في الوقت المناسب".

Legal Daily. The Test of Smart Court In the Pandemic. [Internet]2020 May 26. 33

Availablefrom: http://www.legaldaily.com.cn/zt/content/2020-05/26/content_8204452.htm.

34 Djelali Ahlem Chahrazed . Aroub Ratiba , Le Passage Vers L'administration Electronique En Algerie L'experience Du Ministere De La Justice , La Revue des Sciences Commerciales , PP 01.

35 بواشري أمينة , الإصلاح الإداري في الجزائر عرض تجربة مرفق العدالة (1999 -2017), المجلة العلمية للجزائر 03 , المجلد 06 , العدد11 ,2018 , ص 203.

36 Pr Hacina Cherroun, E-Litigation in Algeria, ,PP 132

37 الموقع الرسمي لوزارة العدل الجزائرية كالتالي :https://www.mjustice.dz/ar/

38 صفوان المبيضين: المرجع السابق، ص 30.